منهج الإمام البخاري في التفسير في جامعه الصحيح

أ. د. محمد خليل جيجك*

مقدمة

يتضح عقب إلقاء نظرة فاحصة على الجامع الصحيح للإمام البخاري (ت ٢٥٦) أن له باعاً طويلاً وذراعاً أسيلة في كلٍّ من علوم الحديث، والفقه، والعقيدة، والتفسير عدا ما يرافق ذلك من علم اللغة، وعلم اختلاف العلماء، وعلم التاريخ الإسلامي عامة، والسيرة النبوية خاصة، فهو بحق من الراسخين في العلم، ومن العلماء المتمتعين ببصيرة ربانية، وموهبة صمدانية. كما أنه كان من ذوي الإشراق الروحي، والفراسة الربانية، والحكمة العميقة، والدراية النافذة. في أسرار العلوم الشرعية وسرائر النصوص القرآنية والنبوية، منّ الله بها عليه، فهو بحق استحق أن يكون إماما في الفقه والدين وقدوة في العلم واليقين.

إن الإمام البخاري أتاحت له موهبته الربانية ومقدرته العلمية أن يصل في الاستنباطات الفقهية من النصوص القرآنية والاستدلالات الحكيمة بنصوص الكتاب والسنة إلى قمة قلما وصل إليها الآخرون. كما استطاع بتلك المنة الربانية أن يفك مفاصل الآيات القرآنية فيجعلها إرباً إرباً كي يقضي منها وطراً في الاستدلال والاستنباط، وأن يستوعب مداخل الأحكام

* جامعة أنقرة يلديريم بايزيد، أنقرة.

ومخارجها من نصوص الأدلة الشرعية، وأن يطلع على ظاهرها وباطنها، وأن يمس قشرتها، ويمص بذرتها؛ ليستخرج منها لبها ويطلع على روحها وجوهرها ومقصدها في الدلالة على ما ينبغي من الأحكام. فله -قدس الله روحه- إدراك عجيب وذوق غريب في الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة والاطلاع على الأسرار الفقهية الخبيئة في أصداف الآيات والأحاديث، وله ولع كبير باقتناص الأحكام والفوائد والأسرار من ألفاظ النص المجيد والحديث الشريف، لكنه رحمه الله ينتهج في جميع ذلك نهج المختصر لا المطوّل، والموجز لا المطنب، والمشير لا المصرّح، والمجمل لا المفصّل. ومن ذا ترى أن كثيراً مما استنبطه من أصداف النص المجيد والسنة النبوية الشريفة من الحكم والأحكام والفوائد والقواعد والإشارات والأسرار؛ فات الكثير من أهل الفطنة والذكاء من أهل العلم فلم يتنبهوا لما أشار إليه ذلك الإمام الهمام من الاجتهادات اللطيفة والاستنباطات الشريفة وترجيح بعض الآراء المنيفة في ضوء هدي القرآن والسنة. فهو بحق أفحم في هذا المضمار من قبله، وأعجز من بعده من ذوي الاستنباطات والاجتهادات. يقول الدهلوي (ت ١١٧٦): وكثيراً ما يستخرج الآداب المفهومة بالعقل من الكتاب والسنة بنحو من الاستدلال والعادات الكائنة في زمانه ﷺ، ومثل هذا لا يدرك حسنه ولا مغزاه ومرماه إلا من مارس كتب الآداب وأجال عقله في ميدان آداب قومه ثم طلب لها أصلاً من السنة[١].

نعم إن للبخاري منهجاً خاصاً في التفسير يتميز عن الآخرين؛ فهو لا يكتفي بذكر تفسير الآيات المروي عن رسول الله ﷺ وعمن بعده بسنده والحكم على صحته أو ضعفه، بل يتوجه إلى أكثر من ذلك. وله في تناول الآيات منهج خاص به؛ إذ يشير غالباً بذكر الآيات فقط دون تفسير وتعليق إلى مسألة علمية مهمة مأخوذة ومفهومة بطريق الاستدلال والاستنباط، ومن الطرف الآخر ربما يذكر الآية مشيراً بألفاظ الآية إلى تفسير بعض آخر من الآيات، وترجيح بعض الآراء فيها، وتقوية بعض الوجوه مما ورد في الكتاب والسنة بالآخر منهما[٢]، وهكذا.. فيتبلور من خلال ذلك للبخاري منهج خاص في التفسير يخصه هو لا غير.

١ ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص ١٠٠.
٢ انظر: الدهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص ١٠٠.

ومن أبرز ملامح هذا المنهج أنه يستهدف من التركيز على الآيات شرحَ بعض الأحاديث بالقرآن، وفي البعض الآخر العكس.

وإذ نتناول في هذا البحث الأعجل منهج البخاري في التفسير في صحيحه فلنتعرض له حسبما تيسر، ووفق ما عنّ لنا من ملامح منهجه ومعالم مسلكه التي تبرز لنا الهيكل التفسيري في صحيحه بما يبدو منها أهم خصائص ذلك المنهج، وأبرز سماته، وأظهر ميزاته، مبوباً ذلك في أبواب وجاعلاً ذلك في فصول حتى يكون الناس على بينة من أمر هذا المنهج الشريف في هذا الصحيح الشريف. فلنبدأ بالدراسات السابقة في هذا الموضوع الشيق ثم فلنثن بعلوم القرآن في الجامع الصحيح ثم نتدرج منها إلى وجوه التفسير فيه وهكذا...

ويستبين من خلال نظرة خاطفة على الجامع الصحيح للبخاري حجم الكيان التفسيري فيه وأنه يحوز مكانة كبيرة ومساحة واسعة فيه، وهذا هو ما حفز أهل العلم سلفاً وخلفاً للبحث في منهج الإمام البخاري في التفسير أو منهجه التفسيري في صحيحه، وهذه الدراسات كما يلي:

١ـ اختيارات الإمام البخاري في التفسير التي لم يعزها إلى أحد في صحيحه - عرض وتحليل -، عايد بن عبد الله بن عيد الحربي، رسالة ماجستير، السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩.

٢ـ مرويات الإمام البخاري في التفسير في غير صحيحه جمعاً ودراسة، أحمد هادي شيخ علي، رسالة ماجستير، السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٥.

٣ـ مناهج أئمة شراح الجامع الصحيح للإمام البخاري في شرح كتاب التفسير: دراسة مقارنة، عبد الله بن عبد الكريم العوضي، رسالة دكتوراه، السعودية، جامعة أم القرى، ١٤١٥.

٤ـ منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح، سيد أحمد خطري، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة أم القرى، ١٤١٧. ويبدو

أن هذا البحث من أجمع ما كتب في الموضوع من البحوث كما نوه به بعض الباحثين[٣].

٥ـ اختيارات الإمام البخاري في تفسير آيات الأحكام من صحيحه، – جمع ودراسة –، محمد عبد الرحمن اليحيى، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة الملك سعود، ١٤٢٥.

٦ـ اتجاهات التفسير في صحيح البخاري"البخاري مفسراً" السبع الطوال، مطمانه عبد الكريم شهوات، السودان، جامعة أم درمان، ١٩٩٢.

٧ـ منهج الإمام البخاري في التفسير من خلال كتابه الصحيح، محمد ميد عواد الهاشمي، رسالة ماجستير، العراق، الجامعة الإسلامية، بغداد، ٢٠٠٩.

٨ـ تثوير علوم القرآن من خلال كتاب التفسير من صحيح البخاري "سورة الفاتحة أنموذجاً"، مساعد بن سليمان بن الطيار، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد ٢٦، العدد ١، الرياض، ٢٠١٤/ ١٤٣٥[٤].

هذه البحوث للمعاصرين وهناك كتب قيمة حول عملية تفسير البخاري للعلماء الأقدمين أيضاً. فقد ذكر أن الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ألف في أحاديث التفسير كتاباً سماه: "تجريد التفسير من صحيح البخاري على ترتيب السور"[٥].

---

٣ انظر: مساعد سليمان الطيار، تثوير علوم القرآن من خلال كتاب التفسير من صحيح البخاري (سورة الفاتحة نموذجاً)، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد ٢٦، العدد ١، الرياض، ٢٠١٤/ ١٤٣٥، ص١٩.
https://jis.ksu.edu.sa/sites/jis.ksu.edu.sa/files/0026-01-01_0pdf
وعبد الحكيم الأنيس، البخاري المفسر، شبكة الألوكة العنكبوتية، ص٣.
/https: //www.alukah.net./sharia/0/119310

٤ مساعد الطيار، تثوير علوم القرآن من خلال كتاب التفسير من صحيح البخاري، ص ١٩.

٥ مساعد الطيار، تثوير علوم القرآن من خلال كتاب التفسير من صحيح البخاري، ص ٢٤.

١ . علوم القرآن في الجامع الصحيح

إن من ألقى نظرة عابرة على الجامع الصحيح للبخاري، يظهر له دون عناء وجفاء أن للبخاري اعتناء بالغاً بالقرآن وعلومه وتفسيره وفضائله وسائر جوانبه؛ فقد ذكر ابن حجر أن كتاب التفسير من صحيح البخاري اشتمل على خمسمائة وثمانية وأربعين حديثاً مرفوعاً، الموصول منها أربعمائة وخمسة وستون حديثاً والبقية معلقة[٦]. فيذكر منها في غضون كلامه ما سنح أن يتعرض له من بعض موضوعات علوم القرآن ولكن لا يفرد لكل واحد من تلك الموضوعات كتاباً مستقلاً أو باباً مستقلاً، إنما يتعرض لها حسبما عنّ له إلا فضائل القرآن وتفسير القرآن فإنه أفرد في صحيحه لكل منهما كتاباً حافلاً.

فمن تلك الموضوعات التي تعرض لها البخاري في صحيحه، إما من خلال وضع ترجمة باب لها أو من خلال تعرضه لها في ثنايا الباب، هذه الموضوعات التالية:

١ . ١ . **اختلافات التفسير**: إن البخاري رحمه الله لا يهمل إلى بعض ما ورد في تفسير الآية من الاختلافات، كما يذكر الاختلافات الواردة في بعض المفردات القرآنية؛ فمثلاً حينما يتناول كلمتي "الجبت" و"الطاغوت" يقول: "وقال جابر: كانت الطواغيت التي يتحاكمون إليها: في جهينة واحد، وفي أسلم واحد، وفي كل حي واحد كهان ينزل عليهم الشيطان. وقال عمر: الجبت السحر، والطاغوت الشيطان. وقال عكرمة: الجبت بلسان الحبشة شيطان، والطاغوت الكاهن"[٧]. هذا عدا ما يشير إليه من خلال الاستشهاد والاستدلال به على قضية ما أو وجه ما، ففيها إشارة إلى التأويل المخالف أيضاً.

١ . ٢ . **الوجوه والنظائر**: أحياناً يذكر البخاري ما ورد في الكلمة من وجوه المعاني أيضاً، فمثلاً يقول فيما ورد من الوجوه في كلمة "مولى":

---

٦ ابن حجر، فتح الباري، ٨/ ٧٤٣.

٧ البخاري، التفسير/ سورة النساء/ ١٠، ٥/ ١٨٠.

"وقال معمر: أولياء: موالي، وأولياء: ورثة، (عاقدت أيمانكم) هو: مولى اليمين وهو الحليف، والمولى أيضاً: ابن العم، والمولى: المنعم المعتق، والمولى: المعتق، والمولى: المليك، والمولى: مولى في الدين"[8]، مع العلم أن مجال الوجوه والنظائر في علوم القرآن وفي واقع التفسير من أوسع المجالات؛ لأنها انتشرت بين لابتي القرآن في جميع جوانبه وأرجائه كافة.

١ . ٣. **علم غريب القرآن:** إن من أكثر علوم القرآن انتشاراً بين جنبات صحيح البخاري هو علم غريب القرآن، بمعنى تفسير مفرداته وبيان غريب كلماته، فإنه ليس كتاب من كتب صحيح البخاري -فضلاً عن كتاب التفسير- إلا وجدت فيه نبذة من غريب القرآن مسنداً أو مرسلاً أو موقوفاً أو مقطوعاً، مع بيان ما فيه من الاختلاف حيناً، ودون تعرض للخلاف حيناً آخر.

١ . ٤. **آخر ما نزل من السور والآيات:** يذكر البخاري في هذا الصدد ما يلي: "إن آخر سورة نزلت براءة وآخر آية نزلت يستفتونك"[9] أي الآية الأخيرة من سورة النساء وهي السادسة والسبعون بعد المائة منها.

١ . ٥. **مشكل القرآن:** ويذكر البخاري بين حين وآخر ما يدفع الإشكال بين بعض الآيات أيضاً، حيث يقول مثلاً: "وسئل ابن عباس ﴿لا ينطقون﴾ [المرسلات: ٣٥]، ﴿والله ربنا ما كنا مشركين﴾ [الأنعام: ٢٣]، ﴿اليوم نختم على أفواههم﴾ [يس: ٦٥]، (أي ما هو وجه التوفيق بين هذه الآي الثلاث فإن المتوسطة منها تنافي الأولى والثالثة)، فقال: إنه ذو ألوان مرة ينطقون، ومرة يختم عليهم"[10]. يشير بذلك إلى تعدد مواقف الحشر وحالاته، فكل آية يتجلى معناها في موقف غير الآخر.

١ . ٦. **العلوم العربية:** من الملفت للنظر في هذا السياق أن الإمام البخاري حينما يتناول بعض كلمات القرآن بالشرح والتفسير لا يكتفي ببيان الجانب اللغوي فقط، بل نراه أحياناً يتعدى هذا الجانب إلى شرح الكلمات القرآنية لا من الجانب اللغوي فقط، بل من ناحية العلوم العربية أيضاً، فيبين

---

٨ البخاري، التفسير/ سورة النساء/ ٧، ٥/ ١٧٨.

٩ البخاري، التفسير/ سورة النساء/ ٢٧، ٥/ ١٨٥.

١٠ البخاري، التفسير/ المرسلات/ ١، ٦/ ٧٧.

مثلاً علة قلب الواو من "خيفة" ياء بكلمة قصيرة في قوله: "فذهبت الواو من خيفة لكسرة الخاء"[11]. ويبين حيناً مصدر الكلمة كما يبين وزنها أيضاً مما هو من موضوعات علم الصرف؛ فحينما يتناول شرح الآية السابعة والسبعين من سورة آل عمران يجعل الآية عنوان الباب بقوله باب: ﴿إنّ الّذين يشترون بعهد اللّه وأيمانهم ثمنًا قليلًا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلّمهم اللّه ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذابٌ أليمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧]، ثم يشرح ما في العنوان من لفظة أليم بقوله: "موجع من الألم وهو في موضع مفعل"[12]، أي استعمل فعيل بمعنى مفعل اسم فاعل. وحينما يفسر كلمة "أحد" في قوله تعالى: ﴿فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين﴾ [الحاقة: ٤٧] يقول: "أحد يكون للجمع والواحد"[13]. ويقول في تفسير "عزين": "والعزون الجماعات وواحدها عزة"[14]. وحينما يفسر البخاري كلمة "كبارا" من سورة نوح تراه يظهر كأنه صرفي بحت إذ يقول: "والكبار (أي بالتشديد) أشد من الكبار (أي بالتخفيف)، وكذلك جمال وجميل لأنها أشد مبالغة، وكبار (بالتخفيف) الكبير وكباراً أيضاً بالتخفيف. والعرب تقول رجل حسّان وجمّال وحسان مخفف وجمال مخفف. ديار من دور ولكنه فيعال من الدوران"[15]. والمعلومات من هذا النوع كثيرة في الصحيح وفيرة.

١ . ٧. **أسباب النزول**: إن الإمام البخاري يتبع في تفسيره طريقة متميزة حيث نراه حينما يتناول الآية أو الآيات إما للتفسير أو للاستدلال أو لغير ذلك لا يكتفي بشرح جهة التناول فقط، بل يأتي بالروايات التي فيها سبب النزول أيضاً ويكون بذلك مؤدياً في الوقت نفسه لأمرين أو ثلاثة من خلال عرض واحد، فيرمي حجراً واحداً ولكن يصيب أكثر من مرمى.

إن الإمام الهمام رحمه الله يذكر سبب نزول الآية أو الآيات تحت تراجم الأبواب التي جعل فيها آية أو أكثر إن ثبت في سبب نزولها شيء عنده، وبذلك نرى أن مادة أسباب النزول في الصحيح دسمة تحتاج إلى

١١ البخاري، التفسير/ طه/ ٥/ ٢٣٧.

١٢ البخاري، الصحيح، ٦-٤/ ٢، ١٦٦، تفسير القرآن/ سورة آل عمران/ باب ٣.

١٣ البخاري، التفسير/ سورة الحاقة/ ٦/ ٧٢.

١٤ البخاري، التفسير/ سورة سأل سائل/ ٦/ ٧٢.

١٥ البخاري، التفسير/ سورة إنا أرسلنا/ ٦/ ٧٢-٧٣.

عمل مستقل، ولكن نكتفي بالتمثيل؛ فمن ذلك أنه بعد ما شرح في العنوان من الآية السابعة والسبعين من سورة آل عمران ما رآه محتاجاً إلى الشرح، ذكر الروايات التي فيها بيان سبب النزول[١٦]، ومثلا قال في كتاب الإيمان: "بابٌ: الصّلاة من الإيمان: وقول اللّه تعالى: ﴿وما كان اللّه ليضيع إيمانكم﴾ [البقرة: ١٤٣] يعني صلاتكم عند البيت". فبعدما سرد الحديث أشار عقبه إلى سبب نزول الآية، حيث قال في آخرها: "قال زهيرٌ: حدّثنا أبو إسحاق، عن البراء في حديثه هذا: أنّه مات على القبلة قبل أن تحوّل رجالٌ وقتلوا، فلم ندر ما نقول فيهم، فأنزل اللّه تعالى: ﴿وما كان اللّه ليضيع إيمانكم﴾"[١٧]. [البقرة: ١٤٣] وأظن أنه لا يخفى عليك أن البخاري أتى ضمن عبارة قصيرة بأمور ثلاثة لكل واحد منها مكانته في التفسير؛ أحدها: بيان مفرد قرآني بقوله: "يعني صلاتكم"، وثانيها: ترجيح كلامي وهو الإشارة إلى أن العمل جزء من الإيمان، وثالثها: بيان سبب نزول الآية بما سرد من الرواية. ولكل واحد من هذه الأمور الثلاثة دور لا يستهان به في فهم الآية على الوجه الصحيح. فلله در البخاري ما أوسعه علماً! وما أدقه فهماً! وما أصوبه مرمى!

١. ٨. **القراءات**: ومن الملفت للنظر أن البخاري لم يهمل بيان بعض القراءات أيضاً، إما بالسند، فمثلاً ذكر في تفسير تنزيل السجدة عندما تناول قوله تعالى: ﴿فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين﴾ [السجدة: ١٧] رواية من طريق أبي معاوية عن الأعمش، عن أبي صالح قرأ أبو هريرة: ﴿قرات﴾[١٨] أي بدلاً من ﴿قرة﴾، وكذلك يذكر في سورة الليل ما يلي: "باب ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾ [الليل: ٣] حدثنا عمربن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال: قدم أصحاب عبد الله على أبي الدرداء فطلبهم فوجدهم فقال: أيكم يقرأ على قراءة عبد الله؟ قال: كلنا، قال: فأيكم أحفظ؟ وأشاروا إلى علقمة. قال: كيف سمعته يقرأ ﴿والليل إذا يغشى﴾؟ قال علقمة: ﴿والذكر والأنثى﴾ قال: أشهد أني سمعت النبي ﷺ يقرأ هكذا وهؤلاء يريدوني على أن أقرأ: ﴿وما خلق الذكر والأنثى﴾ والله لا أتابعهم"[١٩].

---

١٦ انظر المصدر السابق نفسه.

١٧ البخاري، الإيمان/ ٣٠/ ١/ ١٥.

١٨ البخاري، التفسير/ سورة السجدة.

١٩ البخاري، التفسير/ سورة والليل إذا يغشى/ ٢، ٦/ ٨٤.

١. ٩. **فضائل القرآن**: إن للإمام البخاري رحمه الله عناية بالغة بفضائل القرآن كما أشرنا سالفاً، إذ خصص لها في صحيحه كتاباً مستقلاً يحتوي على سبعة وثلاثين بابا. وذكر في كتاب فضائل القرآن: فضائل القرآن عموماً، وفضائل السور، وفضائل الآية أو الآيات كما ذكر في هذا الكتاب جملة من آداب تلاوة القرآن، وحملته، وجملة من علوم القرآن كتاريخ القرآن وكتّاب الوحي وغيرهما[٢٠].

ومن إلقاء نظرة عابرة على الجامع الصحيح يظهر أن هذا الجامع كما أنه جامع لصحاح الأحاديث فكذلك هو جامع لكثير وقليل وصغير وكبيرمن التفسير وعلوم القرآن أيضاً بحيث لا يستغني عنه المفسر أبداً.

هذا وقد يفهم من عرض كلام البخاري من غير كلام صريح تعرضه لأقسام أخرى من علوم القرآن، كعلم أسماء السور، وعلم المكي والمدني، وعلم عد الآي أيضاً[٢١]. كما يوجد فيه انطلاقاً مما سبق الكثير الكثير من علم أحكام القرآن أيضاً.

٢. ١. تفسير النبي ﷺ في الصحيح

إن مما ينبغي أن لا نضرب عنه صفحاً ونحن نتتبع مواد التفسير في الجامع الصحيح، ما رواه البخاري إما معلقاً أو مسنداً من بعض تفاسير النبي ﷺ لبعض الآيات، إذ ليس جميع ما أورده البخاري في الجامع الصحيح من تفسيرات الرسول ﷺ، بل تفاسير الرسول ﷺ جزء يسير منها، مع العلم أن تفاسير الرسول ﷺ مبثوثة في جميع أرجاء الجامع غير منحصرة في باب واحد، بل يذكرها البخاري حسبما بدا له. وتفاسير الرسول ﷺ في الجامع متنوعة ومختلفة، فمنها ما يبين أن المراد من الآية المعنى المجازي لا المعنى اللغوي الحقيقي كما في ما ورد عن عدي بن حاتم قال: قلت لرسول الله ﷺ: ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود؟ أهما الخيطان؟ قال: إنك لعريض القفا إن أبصرت الخيطين. ثم قال: لا

٢٠ انظر البخاري، فضائل القرآن/ ١-٣٧/ ٦/ ٩٦-١١٦.

٢١ انظر: مساعد الطيار، تثوير علوم القرآن، ص٣٨-٤٠.

بل هو سواد الليل وبياض النهار[22]. ومنها ما يتعلق ببيان المعنى المراد من الآية كما ورد في هذه الرواية: حدّثنا مسدّدٌ، قال: حدّثنا يحيى، عن إسماعيل، حدّثنا قيسٌ، قال لي جرير بن عبد اللّه: كنّا عند النّبيّ ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: "أما إنّكم سترون ربّكم كما ترون هذا، لا تضامّون - أو لا تضاهون - في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاةٍ قبل طلوع الشّمس وقبل غروبها، فافعلوا". ثمّ قال: ﴿وسبّح بحمد ربّك قبل طلوع الشّمس وقبل غروبها﴾[23] [طه: ١٣٠]، فبين أن المعنى المراد من ﴿وسبّح بحمد ربّك قبل طلوع الشّمس﴾ هو صلاة الفجر ومن قوله: ﴿وقبل غروبها﴾ هو صلاة العصر.

ومنها ما يتعلق ببيان دخول الخاص في عموم الآية كما ورد فيما رواه عن أنس بن مالك، عن النبي صلّى الله عليه وسلم قال: "من نسي صلاةً فليصلّ إذا ذكرها، لا كفّارة لها إلّا ذلك ﴿وأقم الصّلاة لذكري﴾ [طه: ١٤]"، قال موسى: قال همّامٌ: سمعته يقول: بعد: "وأقم الصّلاة للذّكرى"، قال أبو عبد اللّه: وقال حبّان: حدّثنا همّامٌ، حدّثنا قتادة، حدّثنا أنسٌ، عن النّبيّ ﷺ نحوه.[24] فبين رسول الله ﷺ أن قضاء ما فات من الصلوات يدخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿وأقم الصّلاة لذكري﴾.

وأحياناً روى البخاري ما يستبين منه أن عمل الرسول ﷺ وتطبيقه كان تفسيراً عملياً لمدلول بعض الآيات، فعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: "سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي" يتأول القرآن[25]. يراد من هذا أن رسول الله ﷺ أكثر من ذكر تلك المقولة الشريفة تطبيقاً لما ورد في القرآن من الأمر

٢٢ البخاري، التفسير/ سورة البقرة/ ٢٨، ٥/ ١٥٦.

٢٣ البخاري، مواقيت الصلاة/ ٢٦، ١/ ١٤٣-١٤٤. وردت في القرآن في هذا السياق آيتان متشابهتان في اللفظ، إحداهما ما ورد في سورة طه من آية ١٣٠ وهي التي أوردناها في صلب البحث، وثانيتهما ما ورد في سورة ق بصيغة ﴿وسبّح بحمد ربّك قبل طلوع الشّمس وقبل الغروب﴾ [ق: ٣٩]، فالإمام رحمه الله أخذ هذه الآية تحت باب فضل صلاة العصر مريداً أن يبين أن الرسول فسر قول الله ﴿قبل الغروب﴾ بصلاة العصر. وأخذ آية سورة طه في باب صلاة الفجر مريداً أن يبين أن الرسول ﷺ فسر قوله سبحانه: ﴿قبل طلوع الشمس﴾ بصلاة الفجر.

٢٤ البخاري، مواقيت الصلاة/ ٣٧، ١/ ١٤٨.

٢٥ البخاري، الأذان/ ١٣٩، ١/ ١٩٩.

بالتسبيح والتحميد والمغفرة في قوله تعالى: ﴿فسبّح بحمد ربّك واستغفره إنّه كان توّابًا﴾[٢٦][النصر: ٣].

ويدخل في باب تفسير الرسول ﷺ تفسير بعض الصحابة بعض الآيات على هدي بعض أحاديث الرسول ﷺ، فإنه أيضاً يعود في نهاية المطاف إلى تفسير الرسول كما روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله يقول: "تفضل صلاة الجميع صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر"، ثم يقول أبو هريرة: فاقرؤا إن شئتم: ﴿إنّ قرآن الفجر كان مشهودًا﴾[٢٧] [الإسراء: ٧٨]. فأبو هريرة فسر قرآن الفجر في قوله تعالى: ﴿إنّ قرآن الفجر كان مشهودًا﴾ بصلاة الفجر مجازاً من باب تسمية الكل باسم الجزء في ضوء قوله ﷺ: "وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر".

يتحصل من هذه الشواهد والنماذج القليلة أن تفسيرات الرسول ﷺ وإن كانت قليلة لكنها كانت متنوعة ولها قيمتها المرجعية العلمية الثرية.

٢ . ٢. التفسير اللغوي في الصحيح

إنه يستبين مما مشى البخاري عليه في صحيحه أنه كان له عناية خاصة بذكر المزيد من مواد التفسير، سواء في كتاب التفسير الذي خصه بالتفسير – بأبرز معانيه –، أو في غيره من كتب الموضوعات والأبواب. إذ البنيان المحكم إنما يشيد ببنائه من لبنات قوية وأحجار مرصوصة، فكلما كان فهمنا للمفردات القرآنية أقوم، وأصوب، وأحكم، كلما كان فهمنا للآية مجموعةً مؤلفة من تلك المفردات أصوب، وأحكم، وأقوم. ومن هنا كان للإمام البخاري في هذا الصدد جهد بالغ وسعي متواصل حتى يكون النفع أكثر، والوصول إلى فهم الآية أيسر. وقد أشرنا سابقاً إلى كثرة تناول البخاري في صحيحه المفردات القرآنية بصورة عامة.

٢٦ قال العسقلاني في الفتح: ووقع في رواية ابن السكن عن الفربري قال أبو عبد الله يعني قوله تعالى: ﴿فسبّح بحمد ربّك واستغفره﴾ [النصر: ٣]. (ابن حجر، فتح الباري، ٢/ ٢٩٩).

٢٧ البخاري، الأذان/ ٣١، ١/ ١٥٩.

إن البخاري إذ يتناول مادة التفسير القرآني إنما يتناولها مبثوثة في جميع أرجاء صحيحه، لكن لا ريب أنه يذكر معظم مرويات التفسير في كتاب التفسير، مع العلم أن مفاداته وإضافاته في التفسير خارج كتاب التفسير لا تقل عما ورد في كتاب التفسير أيضاً.

إن البخاري يتابع عمله التفسيري في كتاب التفسير على هدي المبادئ التالية: ١- إنه يتناول جميع سور القرآن على الترتيب المصحفي بادئا من الفاتحة مختتماً بسورة الناس، لكن لا يفسر جميع القرآن آية آية، بل إنما يفسر من كل سورة ما عنّ له من الآيات، فبعضاً يكتفي بتفسير آية واحدة من السورة، فمثلاً في كل من سور التكاثر، والعصر، والهمزة، يكتفي بتفسير كلمة واحدة من كل واحدة منها. مع العلم أن الغالب على مادة التفسير لدى البخاري هو التفسير اللغوي والتفسير الفقهي. وفي سياق تفسيراته اللغوية يكتفي في معظم المواد بذكر وجه واحد مما ورد في تفسير الكلمة، وأحياناً يتجاوز ذلك إلى بيان أكثر من وجه، فمثلاً حينما يشرح كلمة "الماعون" يذكر ثلاثة أوجه مما ورد في تفسيرها من الوجوه[٢٨]، وفي تفسير "الكوثر" يذكر وجهين مما ورد فيها[٢٩]. ٢- والغالب على تفسيراته اللغوية أنه يذكر تفسير الكلمة عن أحد من الصحابة أو التابعين، ومعظم منقولاته في التفسيرات اللغوية عن ابن عباس وعن مجاهد. فروايته عن مجاهد أكثر من غيره على الإطلاق، ثم عن غيره كعكرمة وسعيد بن جبير من طلاب مدرسة ابن عباس في التفسير، ولا يقل تفسيره عن قتادة وغيره أيضاً. ٣- وأكثر رواياته في التفسيرات اللغوية معلقة دون سند، ولكن أحياناً يروي تلك التفاسير التي تتعلق بمدلول الكلمة بسند متصل أيضاً[٣٠]. وأحياناً يفسر المادة القرآنية من عند نفسه من غير نقل عن أحد، فمثلاً يفسر سبع كلمات من سورة الملك[٣١] وثلاث كلمات من سورة الحاقة[٣٢] وثلاث كلمات من سورة

٢٨ البخاري، التفسير/ سورة الماعون، ٦/ ٩٢.

٢٩ البخاري، التفسير/ سورة الماعون، ٦/ ٩٢-٩٣.

٣٠ فمن باب التمثيل لا الحصر راجع: البخاري، الصحيح، التفسير/ سورة إذا السماء انشقت ٦/ ٨٠، سورة الكوثر ٦/ ٩٣.

٣١ البخاري، الصحيح، التفسير/ سورة تبارك الذي بيده الملك ٦/ ٧١.

٣٢ البخاري، الصحيح، التفسير/ سورة الحاقة ٦/ ٧٢.

المعارج[٣٣] وكلمتين من سورة الجاثية[٣٤] وسورة التغابن[٣٥] وسورة القارعة[٣٦] دون النقل عن أحد. ويرى بعض الباحثين المعاصرين أن ذلك مما تعمد البخاري ترك مصدره، مضيفاً إلى ذلك أنه كثيراً ما ينقل عن الفراء وأبي عبيدة في مجاز القرآن مثلاً، ولا ينص على المصدر[٣٧]. ولكننا لا نشارك هذا الرأي، فإن عادة الإمام الغالبة عليه هي ذكر المصادر حتى لو كان مكرراً، أما إذا لم يذكر ذلك فالظاهر أن عدم ذكره للمصدر لأن تلك المعلومة مما ثبت في حصيلته العلمية وترجحت فصارت لديه كالمعلومة التي نبعت من مكتسبه الشخصي فلم ير حاجة إلى تقييده بالنقل. وأحياناً يذكر مرادفات الكلمة القرآنية من كلام العرب، فمثلاً حينما يفسر لفظة ﴿عن جنب﴾ بقوله "عن بعد" لا يلبث أن يردف ذلك بقوله: "عن جنابة واحد وعن اجتناب أيضاً. أي إن جنباً (الوارد في النص الجليل) وجنابة، واجتناباً، تأتي بمعنى واحد. وأيضاً يبطش (بكسر الطاء) ويبطش (بضمها) ... العدوان والعداء والتعدي واحد"[٣٨]. فمن إلقاء نظرة عامة على الجامع الصحيح للبخاري يبدو أن مادة التفسير عامة وكتاب التفسير خاصة يحتل حيزاً كبيراً ومكاناً واسعاً فيه مما لا يدانيه أي موضوع آخر مما عنون له البخاري بلفظ الكتاب في صحيحه كالطهارة والصلاة والصيام وغيرها من الموضوعات. وأيضاً إن مادة التفسير في صحيح البخاري تعطي لطلاب التفسير مادة ثرية في التفسير المأثور من جانب وفي التفسير الفقهي من جانب آخر. ٤- إن الإمام البخاري ليس له منهج خاص في التفسير بحيث يلتزمه ولا ينفك عنه، فبعضاً يبتدئ في مطلع تفسير السور بشرح معاني كلمات السورة تترى، وإذا كانت السورة طويلة فيذكر مفردات السورة في مواضع مختلفة من السورة ولا يذكرها في محل واحد كما في السور القصيرة، ثم ينتقل إلى سرد ما ورد في آيات السور من الروايات. وأيضاً إن تركيز البخاري على شرح المفردات القرآنية ليس منحصراً في الباب الذي خصه بالتفسير، بل نجده يفعل ذلك في غيره من الأبواب أيضاً، فمثلاً وضع باباً في كتاب الأنبياء باسم باب ﴿أم حسبت أنّ أصحاب الكهف والرّقيم﴾ [الكهف: ٩] ثم شرح تحت العنوان نحوا من

---

٣٣ البخاري، الصحيح، التفسير/ سورة سأل سائل ٦/ ٧٢.

٣٤ البخاري، التفسير/ سورة الجاثية ٦/ ٤١.

٣٥ البخاري، التفسير/ سورة التغابن ٦/ ٦٧.

٣٦ انظر البخاري، التفسير/ سورة القارعة ٦/ ٩١.

٣٧ انظر مساعد الطيار، تثوير علوم القرآن، ص٣١-٣٢.

٣٨ البخاري، التفسير/ سورة القصص.

عشر كلمات مما ورد في سورة الكهف من المفردات، ثم انتقل إلى رواية حديث الغار[٣٩]. وفي سرد تلك الروايات لا يخص البخاري بالذكر الروايات التي لها مساس بشرح ما في الآيات، بل يتعدى ذلك كثيراً فيذكر من الروايات ما فيها أسباب النزول، ويعطينا في مجال أسباب النزول أيضاً مادة ثرية كما أشرنا قبل، ويذكر ما فيها تأكيد لمعنى الآية، كما يذكر ما لها مناسبة بمعنى الآية وملابسة لها ولو لم تكن من جهة الشرح والتفسير أو كانت غير قريبة أيضاً[٤٠]، فمثلاً نراه لا يهمل أن يذكر أن نزول آية ﴿واتّخذوا من مقام إبراهيم مصلًّى﴾ [البقرة: ٥٢١]، وآية حجاب أزواج النبي ﷺ، وآية ﴿عسى ربّه إن طلّقكنّ أن يبدّله أزواجًا خيرًا منكنّ﴾ [التحريم: ٥] لموافقة عمر رضي الله عنه، حتى إنه جعل الآية الأولى ترجمة الباب وذكر تحت الترجمة الأثر الذي يصرح بموافقات عمر رضي الله عنه، إذ قال: باب: ﴿واتّخذوا من مقام إبراهيم مصلًّى﴾ مثابة يثوبون يرجعون، حدّثنا مسدد عن يحيى بن سعيد عن حميدٍ، عن أنس، قال: قال عمر رضي اللّه عنه: "وافقت الله في ثلاث أو وافقني ربّي في ثلاثٍ: قلت: يا رسول اللّه، لو اتّخذت من مقام إبراهيم مصلًّى، وقلت: يا رسول اللّه، يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فأنزل الله آية الحجاب، قال: وبلغني معاتبة النبي ﷺ بعض نسائه فدخلت عليهن، قلت: ان انتهيتن او ليبدلن الله رسوله خيراً منكن، حتى أتيت إحدى نسائه، قالت: يا عمر أما في رسول الله ما يعظ نسائه حتى تعظهن أنت فأنزل الله: ﴿عسى ربّه إن طلّقكنّ أن يبدّله أزواجًا خيرًا منكنّ مسلماتٍ﴾[٤١].

ثم إن البخاري إذا كانت السورة طويلة يبوب تفسيرها أبواباً كثيرة فيضع غالباً لكل آية يريد تفسيرها باباً على حدة، ويضيف الباب إلى الآية التي يريد تفسيرها، فيقول مثلاً: "باب قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا"[٤٢]. وكثيراً ما يفسر بعض كلمات الآية في عناوين الأبواب[٤٣].

٣٩ البخاري، الأنبياء/ ٥٢، ٤/ ١٤٧ .

٤٠ فقد ذكر البخاري مثلاً الحديث الطويل الذي يتضمن موافقات عمر بمناسبة قوله تعالى: ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ (البقرة: ١٢٥)، انظر البخاري، الصحيح، التفسير/ سورة البقرة/ باب واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ٥/ ١٤٩.

٤١ البخاري، التفسير/ ٩ (٥/ ١٤٩-١٥٠).

٤٢ البخاري، التفسير/ سورة البقرة/ باب قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا ٥/ ١٥٠.

٤٣ انظر مثلاً: البخاري، التفسير/ سورة البقرة/ باب ٢٨، ٣١، ٤١، ٤٣، ٤٦.

ومن الملفت للنظر أنه ليس للبخاري منهج محدد في تناول مفردات القرآن، إذ تراه يفسرها لا في باب التفسير فقط بل كلما سنحت له فرصة في سائر الكتب والأبواب يشرحها دون تمييز بين كتاب أو باب دون آخر. والشيء الوحيد الذي يتراءى لنا في هذا السياق هو أن للبخاري عناية خاصة وبالغة بشيئين: ١-التوسيع في بيان المفردات القرآنية ما أمكن بحيث يظن ظان أنه لم يغادر صغيرة ولا كبيرة من المفردات القرآنية إلا أحصاها بالشرح والبيان. ٢-الإيجاز البالغ حتى إن إيجازه كثيراً ما يدخل في الإيجاز المخل الذي يحتاج إيفاؤه بالمرام إلى جهد جهيد وتقدير شديد من العقل. فهو تحاشى وتجنب بصورة ملحوظة وملموسة عن الاستطراد والتطويل كما هما شأن الكثير من العلماء في الكثيرمن الموضوعات. ففي شرح المفردات وحتى بعض الآيات أيضاً، يكتفي معظم الأحيان بكلمة أو جملة لا غير، ولا يطيل الكلام بالجمل التوصيلية؛ فمثلاً حينما يشرح المعنى المراد من "حساباً" في قوله سبحانه: ﴿عطاءً حسابًا﴾ [النبأ: ٣٦] يقول: ﴿عطاء حساباً﴾ أي جزاء كافياً أعطاني ما أحسبني أي كفاني[٤٤]. تراه لا يدخل في البيان جملة توصيلية من مثل قول المؤلفين: "هو مأخوذ من قولهم: كذا..".

ثم إن البخاري ربما يذكر الروايات بياناً للمعنى المراد من الآية ولكن ليس من ناحية الدلالة اللغوية، بل من ناحية الدلالة المقصودة الواقعية كما في الرواية التي ذكرها في تفسير قوله تعالى: ﴿وإنّي أعيذها بك وذرّيّتها من الشّيطان الرّجيم﴾ [آل عمران: ٣٦]، وهي ما رواه أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه حين يولد فيستهل صارخاً من مس الشيطان إياه إلا مريم وابنها، ثم يقول أبو هريرة: اقرؤا إن شئتم: ﴿وإنّي أعيذها بك وذرّيّتها من الشّيطان الرّجيم﴾[٤٥]. فبين البخاري بهذه الرواية أن من جملة ماصدقات مدلول الآية - وهو "حفظ الله لمريم وذريتها من الشيطان"- أنه حينما ولدت مريم وابنها حفظهما الله من مس الشيطان.

وحينما نتناول تفسير البخاري بصفة عامة وننظر إليه نظرة طائر من عل، نجد أن تفسير البخاري سواء من خلال كتاب التفسير وسواء من خلال بقية الكتب والأبواب التي تناول فيها الآيات القرآنية للاستشهاد أو الاستدلال

---

٤٤ البخاري، التفسير/ سورة عم يتساءلون ٦/ ٧٩.

٤٥ المصدر السابق نفسه.

أو الاستنباط أو التأكيد والتقوية؛ يعطينا صورة كاملة لذلك الجو العام الاجتماعي والإنساني الذي نزل فيه القرآن، بحيث يتيسر لقارئ القرآن أن يتنفس ذلك الجو حسب مقدرته، وهذا يشد أزر المفسر ويعينه على فهم الآيات بصورة أوضح وأصوب.

٢. ٣. التفسير الفقهي في الصحيح:

إن المتتبع لمادة التفسير في الجامع الصحيح يفهم بلا كثير من المعاناة والمقاساة أن غرض البخاري من ذكر الكثير من آيات الأحكام الإشارة إلى اجتهاداته الخاصة، فإنه يعد من كبار المجتهدين المستقلين، فهو يذكر بعض الأحيان الآيات لتقوية آرائه الفقهية والكلامية وغيرها، إذ ليس البخاري راوياً جامعاً للروايات الحديثية فقط كباقي رواة الحديث، بل هو إلى ذلك رباني، مجتهد، وصاحب رأي، يحمل مسؤولية العالِم الذي يرى في كتمان العلم إثماً وجناحاً، ويرى أن من واجبه إعلان الصواب ودفع الخطأ. وله في الآراء الفقهية وزنه عند العلماء. إن ولي الله الدهلوي أيضاً يصرح بذلك في شرح ترجمة "باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين"، إذ يقول: "والشراح في هذا المقام يطبقون مذهب المؤلف على مذهب الشافعي رحمه الله ويقولون معنى ترجمة الباب من لم ير الوضوء من الخارج إلا بما خرج من المخرجين حتى يكون مس الذكر ومس النساء اللذان هما ناقضان عند الشافعي باقيين في النواقض عنده أيضاً، لكن التحقيق في هذا الباب أن مذهب البخاري في هذه المسألة وراء مذهب الشافعي (أي غيره) وكلامه على ظاهره، فلا يكون عنده في مس الذكر ومس النساء وضوء، ويدل على ذلك قوله: "وقال جابر بن عبد الله إذا ضحك" إلخ[٤٦].

وفي سياق ذكر الآيات للاستدلال بها على ترجيحاته الفقهية، نرى أنه يقطع في صحيحه الآيات حسبما عنّ له في سياق الاستشهاد قطعاً، فحيناً يذكر جميع الآية، وحيناً لا يذكر جميع الآية التي استشهد بها، بل يكتفي بذكر محل الاستشهاد فقط من الآية. ومن ميزات تفسيره الفقهي في صحيحه أنه يكثر محاولة تقوية الحكم الموجود في الأحاديث بالآيات.

٤٦ الدهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص١١٥.

ولا ننسى أن صحيح البخاري ليس كتاب فقه حتى يتناول جميع أو معظم الأبواب والأحكام الفقهية بالنقاش، والمحاججة، والإجمال، والتفصيل، والترجيح، والتعليل، والرد، والجواب، أو يتناول ما ورد فيها من اختلافات الفقهاء، وتعليلات الأصوليين، واستطرادات العلماء؛ بل إنما يشير أحياناً إلى ترجيحاته الفقهية من عرض الكلام بلا تعرض لرد الآخرين أو تأييدهم، أو دون بيان حججه الشخصية الخاصة به فيما يرجحه من المسائل سوى سرد الأحاديث سرداً دون أن يقول إن رأيي في المسألة كذا، بل كل ما يفعله هو أنه حينما يأتي على الروايات الفقهية أو العقدية يأتي بما يتعلق بالموضوع، ويشير إلى ترجيحه الفقهي بالتعليق على الآية بعبارة قصيرة أقصر ما يكون، وأحياناً يرجح رأيه الفقهي بذكر أقوال الصحابة والتابعين الواردة في المسألة حسب ترجيحه هو. وهو ما يكثر منه البخاري في ترجيحاته الفقهية. وأحياناً يصرح بمخالفته في القضية بمثل قوله: "وفي النفس منه شيء"[٤٧].

وأحياناً يشير الإمام من خلال الآية التي وضعها في الترجمة إلى تاريخ التشريع أيضاً، فمثلاً يذكر في كتاب الأذان قوله: "باب بدء الأذان وقول الله تعالى: ﴿وإذا ناديتم إلى الصّلاة اتّخذوها هزوًا ولعبًا ذلك بأنّهم قومٌ لا يعقلون﴾ [المائدة: ٨٥]، وقوله:﴿إذا نودي للصّلاة من يوم الجمعة﴾ [الجمعة: ٩]" فيشير من خلال ذكر هاتين الآيتين اللتين نزلتا بالمدينة إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة[٤٨]. وللبخاري منهج طريف في الاستدلال حيث يستدل حيناً ببعض الآيات لكن بحيث لا يفهم وجه الاستدلال إلا بشق الأنفس، فمثلاً ذكر هذا الحديث الذي رواه عن ابن عباس قال: "قرأ النبي ﷺ: فيما أمر وسكت فيما أمر"[٤٩]، ثم علق على مضمون الحديث بذكر هاتين الآيتين فقط: ﴿وما كان ربك نسياً﴾ [مريم: ٤٦]، و﴿لقد كان لكم في رسول اللّه أسوةٌ حسنةٌ﴾ [الأحزاب: ١٢]، مشيراً بالآية الأولى إلى أنه لو شاء الله أن ينزل بيان أحوال الصلاة حتى يكون قرآناً يتلى لفعل ولم يتركه عن نسيان، لكنه وكل الأمر في ذلك إلى بيان نبيه ﷺ ثم شرع الاقتداء به[٥٠].

٤٧ انظر البخاري، الوضوء/ ٣٣، ٦/ ٥٠.

٤٨ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ٢/ ٧٧.

٤٩ البخاري، الأذان/ ١٠٥.

٥٠ ابن حجر، فتح الباري، ٢/ ٢٥٤.

فأشار البخاري بالآية الأولى إلى أن عمل الرسول كان عن متابعة وحي محض ولم يكن الله لينسى شيئاً، فحيث كان الرسول يجهر بالقراءة بعضاً ويسر بها بعضاً، دل ذلك على وجوب القراءة في الصلوات. وأشار بالآية الثانية إلى وجوب الاقتداء بالرسول ﷺ. فكان مقصود البخاري من ذكر هاتين الآيتين ترجيح وجوب القراءة في الصلاة ووجوب الاقتداء بما ثبت من عمل رسول الله ﷺ، فبذكر كل آية أشار باقتصار بالغ إلى مسألة طويلة[٥١].

ونجد أن الإمام رحمه الله يبين ما في آية الوضوء من الإجمال بعمل الرسول ﷺ، ذكر ذلك في ترجمة الباب: باب قول اللّه تعالى: ﴿إذا قمتم إلى الصّلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ [المائدة: ٦]. قال أبو عبد اللّه: "وبيّن النّبيّ ﷺ أنّ فرض الوضوء مرّةً مرّةً، وتوضّأ أيضًا مرّتين وثلاثًا، ولم يزد على ثلاثٍ، وكره أهل العلم الإسراف فيه، وأن يجاوزوا فعل النّبيّ ﷺ"[٥٢]. ذكر البخاري هنا معلقاً من سنة رسول الله القولية بيان أن فرض الوضوء غسل كل عضو مرة، ومن سنته العملية أنه توضأ غاسلاً أعضاء الوضوء مرتين وثلاثاً ولم يزد على ذلك. ثم ذكر أن أهل العلم كرهوا – انطلاقاً من سنة رسول الله – الإسراف في غسل الأعضاء بصب الماء الكثير، كما كرهوا مجاوزة فعل النبي ﷺ بالزيادة على ثلاث. فذكر في ضوء الآية أحكاماً عديدة مشيراً من خلال ذلك أيضاً إلى الدور الكبير للسنة في بيان الكتاب، إذ كل ما ذكره من جواز مرة ومرتين في الوضوء، واستحباب فعل الثلاث، وكراهة الإسراف، ومجاوزة الثلاث؛ غير مذكور في نص الكتاب. كما أن الإمام البخاري يرى وجوب مسح جميع الرأس ويضع ترجمة الباب مشيراً إلى ذلك: "باب مسح الرأس كله لقوله تعالى:﴿وامسحوا برؤوسكم﴾، وقوى رأيه هذا بحديث عبد الله بن زيد الذي رواه الإمام بطريقين"، وقول ابن المسيب ومالك[٥٣].

ثم إن الإمام البخاري يشير أحياناً إلى رأيه الذي ارتآه من خلال ترجمة الباب، معضداً ذلك بالقرآن، ثم لا يهمل أن يذكر آراء بعض من سبقه من

٥١ انظر: ابن حجر، فتح الباري، ٢/ ٢٥٤.
٥٢ البخاري، الوضوء/ ١، ١/ ٤٢.
٥٣ البخاري، الوضوء/ ٣٨، ١/ ٥٤-٥٥.

الفقهاء إثراء على القارئ للوجوه الفقهية وخلافاتها وتقوية لرأيه في القضية كما أسلفنا، فقال مثلاً: باب من لم ير الوضوء إلّا من المخرجين: من القبل والدّبر، وقول اللّه تعالى: ﴿أو جاء أحدٌ منكم من الغائط﴾[54] [النساء: ٤٣]. فكما يبدو واضحاً بين هنا ترجيحه الفقهي في نواقض الوضوء بأنها إنما تكون مما خرج من السبيلين وأيد ذلك بدلالة ما ذكره من الآية. ثم ذكر البخاري بعض آراء العلماء الآخرين أيضاً دعماً لرأيه، حيث قال: وقال عطاء: – فيمن يخرج من دبره الدّود، أو من ذكره نحو القملة – "يعيد الوضوء". وقال جابر بن عبد اللّه: "إذا ضحك في الصّلاة أعاد الصّلاة ولم يعد الوضوء"[55]. فأشار هنا بما رواه عن عطاء إلى أن ما خرج من السبيلين ينقض الوضوء ولو كان من النوادر كالدود والقملة، ولم يكن من البول والغائط، لأن هذا داخل تحت عموم لفظ الآية، ثم أشار بما نقله عن جابر إلى رد قول من رأى أن الضحك في الصلاة ينقض الوضوء كالأحناف، وفي دوام ترجمة الباب قوى رأيه في أن الناقض من النجاسات التي تخرج من البدن إنما هو ما خرج من السبيلين فحسب دون الدم الخارج عن غيرهما، كالخارج عن البثرات أو الخارج بالحجامة بذكر ذلك عن جابر، وعن الحسن وعن طاوس، وعن محمد بن علي، وعن عطاء، وعن أهل الحجاز من أهل العلم[56].

ويشير إلى بعض ما ارتأيناه هنا مقولة الدهلوي: مقصود الباب مركب من الأمرين: الأول وجوب الوضوء مما خرج من السبيلين مع عموم ما خرج: المعتاد، وغير المعتاد، والمنصوص في القرآن، وغير المنصوص فيه الثابت بالحديث زيادة عليه. والثاني عدم وجوب الوضوء عن غير ما خرج فأثبت ببعض ما ذكر في الباب الأول، وببعض آخر الثاني[57].

ومن الملفت للنظر أن الإمام البخاري ربما يذكر حديثاً واحداً في تفسير آيات عدة، فمثلاً ذكر الحديث الذي رواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنه تحت أبواب عدة ترجمت بآيات عديدة من كتاب التفسير، فذكر الحديث الذي رواه بأسانيد مختلفة ولكن بعبارات متقاربة

٥٤ البخاري، الوضوء/ ٣٤، ١/ ٥١.

٥٥ البخاري، الوضوء/ ٣٤، ١/ ٥١.

٥٦ البخاري، الوضوء/ ٣٤، ١/ ٥٢.

٥٧ الدهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص١١٥.

في تفسير كل من آية: ﴿سيقول السّفهاء من النّاس ما ولّاهم عن قبلتهم الّتي كانوا عليها قل للّه المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم﴾ [البقرة: ١٤٢]، وآية: ﴿وما جعلنا القبلة الّتي كنت عليها إلّا لنعلم من يتّبع الرّسول ممّن ينقلب على عقبيه وإن كانت لكبيرةً إلّا على الّذين هدى اللّه وما كان اللّه ليضيع إيمانكم إنّ اللّه بالنّاس لرءوفٌ رحيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وآية: ﴿قد نرى تقلّب وجهك في السّماء فلنولّينّك قبلةً ترضاها فولّ وجهك شطر المسجد الحرام﴾ [البقرة: ١٤٤]، وآية: ﴿ولئن أتيت الّذين أوتوا الكتاب بكلّ آيةٍ ما تبعوا قبلتك وما أنت بتابع قبلتهم وما بعضهم بتابع قبلة بعضٍ ولئن اتّبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنّك إذًا لمن الظّالمين﴾ [البقرة: ١٤٥]، وآيتي: ﴿الّذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإنّ فريقًا منهم ليكتمون الحقّ وهم يعلمون * الحقّ من ربّك فلا تكوننّ من الممترين﴾ [البقرة: ١٤٦، ١٤٧]، وآية: ﴿ولكلٍّ وجهةٌ هو مولّيها فاستبقوا الخيرات أين ما تكونوا يأت بكم اللّه جميعًا إنّ اللّه على كلّ شيءٍ قديرٌ﴾ [البقرة: ١٤٨]، وآية: ﴿ومن حيث خرجت فولّ وجهك شطر المسجد الحرام وإنّه للحقّ من ربّك وما اللّه بغافلٍ عمّا تعملون﴾ [البقرة: ١٤٩]، وآية: ﴿ومن حيث خرجت فولّ وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولّوا وجوهكم شطره﴾ [البقرة: ١٥٠]. فهذه تسع آيات عقد البخاري لكل واحد منها باباً مستقلاً[٥٨]، وذكر تحت جميع تلك الآيات الروايات العديدة للحديث الذي روي عن ابن عمر والذي مفاد رواياتها العديدة واحد وان اختلفت عبارات بعض منها شيئاً قليلاً بحيث لا ينعكس انعكاساً جذرياً على المعنى. والإمام راعى في كل آية معنى يناسب ما وقع في الحديث فجعلها عنوان الباب وذكر الحديث تحته. ونراه فعل الشيء نفسه في تفسير سورة الليل، حيث جعل كل واحدة من هذه الآيات الست عنواناً لباب: ﴿فأمّا من أعطى واتّقى * وصدّق بالحسنى * فسنيسّره لليسرى * وأمّا من بخل واستغنى * وكذّب بالحسنى * فسنيسّره للعسرى ﴾ [الليل: ٥-١٠]، وذكر تحت عنوان كل باب الروايات العديدة التي تفيد المعنى نفسه بعبارات متقاربة. وهذا من دقائق البخاري رحمه الله التي لا يجارى فيها ولا يبارى. ومن الغريب أن ابن حجر في فتحه، وابن المنير في متواريه، والدهلوي في شرحه لم يتعرضوا لهذا ولم يعلقوا على الموضوع بأي شيء في كلا الموضعين.

٥٨ انظر البخاري، التفسير/ ١٢-٢٠، ٥/ ١٥٠-١٥٢.

ومن هذه المقتبسات القليلة من الجامع الصحيح نستخرج أن البخاري رحمه الله يثري قارئه بجم من الأقوال الفقهية والآراء العلمية الواردة عن الصحابة والتابعين أيضاً في صحيحه، ولا يمر على الموضوعات الفقهية والمسائل الكلامية مر الكرام دون ترجيح وتعقيب وذكر لآراء الآخرين. وهذا مما ينبغي للفقهاء خاصة أن يقدروه قدره. ولكن لا ننسى أن فهم مقاصد البخاري والدلالات التي قصدها من خلال ذكره الآيات في تراجم الأبواب أو لتقوية آرائه وترجيحاته، يحتاج إلى جهد جهيد وفهم ثاقب عميق وفطنة بالغة.

٣. تناول البخاري للمسائل الخلافية الكلامية إبان تفسيره للآيات:

إن الإمام البخاري عاش في فترة كانت أمة الإسلام فيها فتية بكيانها السياسي، وكيانها الحضاري، وكيانها الفكري، وكيانها العقدي، وكانت الأمة في تلك الفترة أمة نشيطة تملك ما لا يوصف من القدرة على الحركة العملية والطاقة الذهنية، وكانت أمة لها من الثقة بنفسها في شتى الميادين العلمية والفكرية والإدارية والساسية ما أعجب الخافقين، وكانت تملك فيها الشيء الكثير من الطاقات الذهنية والقدرات التفكيرية، وتستمتع بالشيء الكثير من الحريات الفكرية، فكان علماؤها يمتازون في معظم الأوقات بالحرية في إبداء آرائهم دون عرقلة تذكر، كما أن الأمة الإسلامية كانت على تجاور معرفي واحتكاك فكري مع الأمم الأخرى بما ترجم إلى العربية من ميراثها المعرفي والفلسفي، وهذا الاحتكاك سبب في ظهور ونمو الكثير من الاتجاهات والاختلافات بين العلماء، إضافة إلى أن من سنن الحياة أن آراء الناس العلمية واتجاهاتهم التفكيرية تختلف كما تختلف أذواقهم وصورهم وأشكالهم. وهناك سبب آخر وهو مرونة نصوص الكتاب والسنة وكونها متاحة للتقليب بين الكثير من وجوه الدلالات وصنوف المعاني، فمن جراء جميع هذه الأسباب كانت العصور الأولى من تاريخ الإسلام المجيد مصبوغة بظهور الكثير والعديد من الآراء العلمية والوجوه المعرفية والاختلافات الفكرية العميقة التي يعطي كل منها للإنسان أفقاً علمياً جديداً وسعة فكرية وثراء معرفياً.

لا جرم أن من أخصب الحقول الفكرية وأثراها لاختلاف العلماء الفقه الإسلامي ومسائل العقيدة الإسلامية، مما تسمى فيما بعد بعلم الكلام. ويأتي على رأس هذه الموضوعات الخلافية كثير من مسائل الكلام، كصفات الله سبحانه ورؤيته، والقضاء والقدر، وماهية الإيمان وزيادته وأمثالها. فمثلاً إن بعض أهل العلم كان يرى أن العمل جزء من الإيمان والإيمان يزيد وينقص، والبعض الآخر على خلاف ذلك[٥٩]. وكان البخاري لا يتحرج أبداً من أن يبوح برأيه العلمي على ملأ من الناس وأن يعلن على رؤوس الأشهاد اجتهاداته الخاصة، لكن ذلك الإمام الهمام بما كان يحمل من كرامة نفس ودماثة خلق يتحرج إلى أقصى الحدود من أن يجرح كرامة أحد ما، فيفعل كل ذلك بلطافة بالغة وإيجاز شديد بحيث لا يتنبه لها إلا أفذاذ الأذكياء وأواحد الفطناء؛ فمثلاً إنه يرتضي فكرة أن العمل جزء من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص. وكثير من العلماء الآخرين أيضاً رجح هذا، فقد ذكر العيني عن يحيى بن سليم الطّائفي أنه قال سألت عشرة من الفقهاء فكلهم قالوا الإيمان قول وعمل: الثّوريّ، وهشام بن حسان، وابن جريج، ومحمّد بن عمرو بن عثمان، والمثنى بن الصّباح، ونافع بن عمر الجمحي، ومحمّد بن مسلم الطّائفي، ومالك بن أنس، والفضيل بن عياض، وسفيان بن عيينة.

وذكر عن عبد الرّزّاق أيضاً أنه قال: سمعت معمراً والأوزاعيّ يقولان: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، قال الله تعالى: ﴿ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم﴾ [الفتح:٤]، ﴿وزدناهم هدى﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿ويزيد الله الّذي اهتدوا هدى﴾ [مريم: ٧٦]، والّذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم﴾ [محمد:١٧]،﴿ويزداد الّذين آمنوا إيمانًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقوله: ﴿أيّكم زادته هذه إيمانًا فأما الّذين آمنوا فزادتهم إيمانًا﴾ [التوبة:١٢٤]، وقوله جلّ ذكره: ﴿فاخشوهم فزادهم إيمانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقوله تعالى: ﴿وما زادهم إلّا إيمانًا وتسليما﴾ [الأحزاب: ٢٢].. هذه ثماني آيات ذكرها دليلاً على زيادة الإيمان[٦٠].

---

٥٩ انظر لما جرى من الخلافات الذريعة في موضوع ماهية الإيمان وزيادته ونقصه: الآمدي، سيف الدين أبا الحسن علي بن محمد، أبكار الأفكار في أصول الدين، ٣/ ٣١٣-٣٢٩.

٦٠ العيني، أبو محمد محمود بن أحمد العينتابي بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ١/ ١١١.

فالبخاري جعل ديدناً له أنه كان يشير إلى كثير من ترجيحاته من خلال تراجم أبواب الصحيح وما ذكر فيها من الآيات، حتى إنه كثيراً ما كان يجعل ذلك عنواناً للباب دلالة على ترجيحه كما هو دأبه في أمثال هذه المواطن، فمثلا يقول: باب زيادة الإيمان ونقصانه، وقول اللّه تعالى: ﴿وزدناهم هدًى﴾ [الكهف: ١٣]، ﴿ويزداد الّذين آمنوا إيمانًا﴾ [المدثر: ٣١]، وقال: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ [المائدة: ٣]، فإذا ترك شيئًا من الكمال فهو ناقصٌ[٦١]. فأشار بذكر الآي الثلاث إلى أن دلالة القرآن على زيادة الإيمان ونقصانه ظاهرة قوية لا تحتاج إلى تكلف سمج وعناء فكري وتأويل بارد. ونص في بدء كتاب الإيمان على أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، ثم استدل على ذلك بإحدى عشرة آية، وأيد ذلك بآثار مروية عن كل من ابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود، ومعاذ، ومجاهد، وعمر بن عبد العزيز[٦٢] كما قال الآمدي: إن كون الإيمان معرفة بالجنان وإقراراً باللسان وعملاً بالأركان هو مذهب أكثر أهل الأثر وابن مجاهد[٦٣].

ولم يهمل البخاري أن يستدل على ذلك بقوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ولكن ليطمئن قلبي﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وبذلك استوفى البخاري للاستدلال حقه، ولكنه لم يقض بكل ذلك وطره من الاستدلال، بل أضاف إلى ذلك الكثير الكثير مما يمكن أن يستدل أو يستأنس به في موضوع كون العمل جزءاً من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص، فذكر مثلاً تأكيداً وتقوية لذلك: "باب أمور الإيمان قوله تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقوله تعالى: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾" [المؤمنون: ١][٦٤]، وذكر: "باب أنا أعلمكم بالله وأن المعرفة فعل القلب لقوله تعالى: ﴿ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم﴾" [البقرة: ٢٢٥][٦٥]، وذكر: "باب الحياء من الإيمان: ﴿فإن تابوا وأقاموا الصّلاة وآتوا الزّكاة فخلّوا سبيلهم﴾"[٦٦][التوبة: ٥].

٦١ البخاري، الإيمان/ ٣٣، ١/ ١٦.
٦٢ البخاري، الإيمان/ ١، ١/ ٧-٨.
٦٣ الآمدي، أبكار الأفكار، ٣/ ٣١٤.
٦٤ البخاري، الإيمان/ ٣، ١/ ٨.
٦٥ البخاري، الإيمان/ ١٣، ١/ ١٠.
٦٦ البخاري، الإيمان/ ١٦، ١/ ١.

وذكر من دون ذلك أموراً كثيرة من الأعمال الصالحة جعلها جزءاً من الإيمان في تراجم الأبواب لكل منها دلالته الخاصة، ظاهرة أو خفية، على أن العمل جزء من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص[٦٧].

إن البخاري رحمه الله في سياق المسائل الخلافية ربما تعرض إلى بعض الأقوال الأخرى التي يراها أدنى للحقيقة وأقرب إلى وجهة الصواب وإن لم يرتضها - إذ سبق أنه رحمه الله رجح قول من يقول إن العمل جزء من الإيمان وليس نفس الإيمان وكله - فقال: "باب من قال إنّ الإيمان هو العمل لقول اللّه تعالى: ﴿وتلك الجنّة الّتي أورثتموها بما كنتم تعملون﴾ [الزخرف: ٧٢]، وقال عدّةٌ من أهل العلم في قوله تعالى: ﴿فوربّك لنسألنّهم أجمعين عمّا كانوا يعملون﴾ [الحجر: ٩٣] عن قول: لا إله إلّا اللّه، وقال: ﴿لمثل هذا فليعمل العاملون﴾"[٦٨] [الصافات: ٦١].

إن البخاري رحمه الله في سياق الترجيحات الكلامية لا يزال يستمر في الإشارة إلى ترجيحه في بعض المسائل الخلافية بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، من ذلك رؤية الله سبحانه التي خالف فيها المعتزلة أهل السنة والجماعة؛ ففي هذا السياق وضع باباً باسم "باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾"[القيمة: ٢٢، ٣٢]، مشيراً بعنوان الباب إلى ترجيح القول بجواز رؤية المؤمنين لربهم لدلالة الآية، ثم ذكر - تأكيداً لوجهة نظره- تحت هذه الترجمة الأحاديث التي تصرح بأن المؤمنين سيرون ربهم في الآخرة كما يرون القمر ليلة البدر لا يضامون في رؤيته، وذكر أحاديث كثيرة عن كل من جرير بن عبد الله، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وعدي بن حاتم، وعبد الله بن قيس رضي الله عنهم كلها؛ صريحة واضحة لا تحتمل التأويل والتعطيل، تدل على رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة[٦٩].

وفعل الشيء ذاته في قضية الشفاعة أيضاً، حيث ذكر أحاديث كثيرة في الشفاعة تأكيداً لوجهة الصواب فيها ورداً على النافين لها[٧٠].

---

٦٧ انظر البخاري، الإيملن/ ٤-٤٢، ١/ ٩-٢٠.

٦٨ البخاري، الإيمان/ ١٨، ١/ ١٢.

٦٩ انظر البخاري، التوحيد/ ٢٤، ٨/ ١٧٩-١٨٦.

٧٠ انظر البخاري، التوحيد/ ٣٦، ٨/ ٢٠٠-٢٠٣.

ومما أشار البخاري إلى ترجيحه ووجهة الصواب فيه من المسائل الخلافية التي كانت المعارك فيها شرسة بين أهل السنة وغيرهم، مسألة ارتكاب المعاصي، فإنها من المسائل التي احتدم الخلاف فيها بين أهل السنة والخوارج، ومسئلة ارتكاب الكبيرة، فإنها أيضاً مما اشتد فيها الخلاف بين السنة والمعتزلة، إذ المعتزلة ترى أن صاحب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر بل هو فاسق ويخلد في النار. وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين نشأ من هذا. فقال في هذا السياق: "بابٌ: المعاصي من أمر الجاهليّة، ولا يكفّر صاحبها بارتكابها إلّا بالشّرك لقول النّبيّ ﷺ: "إنّك امرؤٌ فيك جاهليّةٌ"، وقول اللّه تعالى: ﴿إنّ اللّه لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾"[النساء: ٨٤]، وقال: "باب ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾ [الحجرات: ٩] فسمّاهم المؤمنين"[٧١].

أشار البخاري بهاتين الجملتين القصيرتين: "ولا يكفّر صاحبها بارتكابها إلّا بالشّرك" و"فسمّاهم المؤمنين"، إلى القول الفصل في القضية، وهو أن المرء لا يكفر بارتكاب المعاصي، وأنه مهما ارتكب الكبيرة فهو مؤمن لا غير ما لم يعتقد حلها.

إن الإمام البخاري في تناوله للمسائل الخلافية لا يكتفي بالتعرض للمسائل الأساسية الكبرى، بل نراه ينزل إلى بعض من المسائل التي هي ألصق بالمسائل التفصيلية التي يمكن أن تعد في الدرجة الثانية بالنسبة إلى بعض المسائل الخلافية الأخرى. فمثلاً إن قضية ماهية الإيمان وهل العمل جزء منه أم لا من القضايا الأساسية في مسائل الخلاف، أما قضية تحديد مدلول كلمة الإسلام بمعناه العرفي فهي ليست بهذه المثابة، لكن بالرغم من ذلك نجد الإمام البخاري يتعرض لمدلول "الإسلام"، مشيراً إلى أن كلمة "الإسلام" أطلقت في القرآن لمعنيين: معناها اللغوي وهو التسليم والاستسلام، ومعناها العرفي وهو الدين الإسلامي.

ومما ينبغي أن يتنبه له أن الإمام كان ذا موقف دقيق حقيق بالتقدير والاعتبار حينما يتناول القضايا حسب المصطلح الشرعي، حيث جعل المعنى الشرعي حقيقة أي "حقيقة شرعية"، وجعل المعنى اللغوي غير حقيقي أي بالنسبة إلى

---

٧١ البخاري، الإيمان/ ٢٢، ١/ ١٣.

عرف الشرع، وهو ما تواضع عليه علماء البيان في القرون المتأخرة، واعتنوا بذلك حين جعلوه قيداً احترازياً فيما ذكروا من تعريف المجاز اللغوي إذ قالوا: "هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له"[72]. فقال: باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل لقوله تعالى: ﴿قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾ [الحجرات: ٤١]، فإذا كان على الحقيقة، فهو على قوله جل ذكره: ﴿إنّ الدّين عند اللّه الإسلام﴾ [آل عمران: ٩١]، ﴿ومن يبتغ غير الإسلام دينًا فلن يقبل منه﴾ [آل عمران: ٥٨][73].

٤. الدلالات التفسيرية في تراجم أبواب الصحيح

جرت عادة العلماء على أن يقسموا مؤلفاتهم حسب الموضوعات التي يتناولونها إلى أقسام ومقاطع، والكل متفقون على أن يجعلوا لكل موضوع عنواناً فيجعلون اسم الموضوع المتحدث عنه في المقطع عنواناً ويضيفون كلمة أخرى إلى اسم الموضوع دلالة على فصله واستقلاله. وهذه العناوين تسمى تراجم أيضاً. وتختلف عباراتهم في هذه الكلمة المضافة؛ فالبعض يختار كلمة "الكتاب" ويضيفه إلى الموضوع الرئيسي ثم يقسم الكتاب إلى أبواب، وهو ما مشى عليه البخاري. والبعض يختار في الكلمة المضافة إلى الموضوع كلمة "الباب" ثم يقسم الباب إلى فصول أو أنواع أو فروع أو شعب. والبعض يختار في العناوين والتراجم الرئيسة والفرعية كلمات أخرى كالفصل والقسم والنوع والصنف والمسلك والمرصد والمقصد، والبيان، والمبحث، والموقف، والشعبة والفرع والفن، وغيرها من الكلمات التي يختارها المؤلفون. ثم إن المؤلفين إنما يستعملون في العناوين والتراجم مثل الكتاب، والباب، والقسم، والفصل، من الكلمات المضافة في الكتب المطولة والمبسوطة. أما الكتب المختصرة أو الرسائل القصيرة فغالباً لا تستعمل فيها تلك الكلمات المضافة اكتفاء باسم الموضوعات نفسها في التراجم. والبعض منها لا يستعمل العناوين تماماً عبر الكتاب المؤلف القصير كله. كما أن الكثير من المعاصرين من أمثال

٧٢ التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر، مختصر المعاني، ص ٢٠٦.

٧٣ البخاري، الإيمان/ ١٩، ١/ ١٢.

محمد الغزالي وغيره، لا يستعملون ألفاظ التراجم كالباب والكتاب تماماً، بل إنما يكتفون بوضع أسماء الموضوعات فقط. مع الإفادة بأن الكثير من المعاصرين، وخصيصاً من الأكاديميين، يختارون في عناوين بحوثهم لفظ "المبحث" أو "البحث" أو "الفصل" أو "النوع" أو "القسم". أما الكتابات الأخرى من السياسية والفكرية وغيرها فلا يستعملون فيها تلك الكلمات تماماً كما أشرنا آنفاً.

إن البخاري له شأن خاص، وفطنة بالغة، ودراية فائقة، وحكمة عميقة لا تشبه الآخرين في وضع تراجم أبواب صحيحه، وله فيها إشارات جزيلة إلى الكثير من المسائل والفوائد والعوائد، وله عبر تلك التراجم رسالات كثيرة، وترجيحات حقيقية، وإشارات خفية إلى العديد من الموضوعات. قال ولي الله (ت ١١٧٦): "إنه يترجم بمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه، أو إشارته، أو عمومه، أو إيمائه"[٧٤]. وتظهر مهارته الفائقة، وبراعته الرائعة في استعمال الآيات القرآنية في تراجم الأبواب، فله منهج خاص في التبويب ربما لم يسبقه ولم يلحقه أحد في هذا الشأو. قال الدهلوي: "وأراد أن يفرغ جهده في الاستنباط من حديث رسول الله، ويستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جداً. وهذا أمر لم يسبقه إليه غيره. غير أنه استحسن أن يفرق الأحاديث في الأبواب ويودع في تراجم الأبواب سر الاستنباط"[٧٥]. وهذا الصنيع الفريد استرعى أنظار العلماء قديماً وحديثاً فألف كوكبة من العلماء في مناسبات ومدلولات تراجم أبواب البخاري كتباً عديدة، فمنهم: أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور بن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣ هـ) في كتابه المتواري في تراجم البخاري، ومنهم أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١ هـ) في كتابه ترجمان التراجم، ومنهم بدر الدين بن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) في كتابه مناسبات تراجم أبواب البخاري كتاب لطيف طبعته دار الفكر، ومنهم محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي في كتابه فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة، ومنهم ولي الله أحمد بن عبد الرحيم (ت ١١٧٦ هـ) في رسالة لشرح تراجم أبواب البخاري، وكتاب

٧٤ ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص ٩٨.

٧٥ الدهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص ٩٨.

آخر له في الموضوع نفسه باسم تراجم البخاري[٧٦]. كل هذا عدا ما بذله شراح الحديث من أمثال ابن حجر والقسطلاني والعيني وغيرهم من تلك الجهود الكثيفة في شرح دلالات تلك التراجم.

إن البخاري رحمه الله كثيراً ما يستخدم الآيات القرآنية في التراجم ويضيف الباب إليها ويصنع ذلك بأساليب وصيغ مختلفة، فبعضاً يجعل الآية وحدها عنوان الباب فيقول في كتاب اللباس مثلاً: "باب قول الله تعالى: قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده"[٧٧]، ثم يذكر ما يرويه في الباب من الأحاديث، ولكن الأكثر عنده أنه يضع اسماً للباب ثم يعطف عليه الآية ثم يروي حديث أو أحاديث الباب، فيقول مثلاً: "باب البر والصلة ووصينا الإنسان بوالديه"[٧٨]، ويقول أيضاً: باب: الزكاة من الإسلام وقوله: ﴿وما أمروا إلّا ليعبدوا اللّه مخلصين له الدّين حنفاء ويقيموا الصّلاة ويؤتوا الزّكاة وذلك دين القيّمة﴾ [البينة: ٥] صحيح البخاري (١/ ١٨).

إن البخاري رحمه الله كثيراً ما يأتي بشواهد الحديث من الآيات ومن شواهد الآية من الأحاديث استظهاراً لبعضهما بالبعض الآخر، ولتبين تلك الشواهد بعض المحتملات دون البعض فيكون كقول المحدث: المراد بهذا العام الخصوص أو بهذا الخاص العموم ونحو ذلك، ومثل هذا لا يُدرك إلا بفهم ثاقب وقلب حاضر[٧٩].

إن البخاري في هذا السياق كثيراً مّا يستعمل في تراجم الأبواب آية واحدة، وبعضاً بعض آية، وبعضاً يستعمل آيتين متتاليتين، وبعضاً يستعمل أكثر من ثلاث آيات من أكثر من سورة[٨٠]؛ إذ يستعمل في الباب السابع والأربعين من كتاب الطب خمس آيات لها صلة بالسحر والاستدلال على وجوده، كأن الإمام يستهدف من خلال ذكر جميع هذه الآيات

٧٦ محمد إساحق بن إبراهيم، مقدمة تحقيق كتاب مناسبات تراجم أبواب البخاري لبدر الدين بن جماعة، ص٩-١١.

٧٧ البخاري، اللباس/ ١، ٧/ ٣٣.

٧٨ البخاري، الأدب/ ١، ٧/ ٦٨.

٧٩ الدهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص١٠٠.

٨٠ البخاري، الطب/ ٤٧، ٧/ ٢٨.

الرد على من يشك ويشكك في وجود السحر كالمعتزلة[٨١]، وإثبات أن السحر حق لا مراء فيه ثابت بنص الكتاب، لأننا نستيقن – كما أسلفنا – أن للبخاري رسالات خفية يرسلها لقارئه عبر ما يذكره من الآيات في التراجم. وقد ضمن البخاري في تراجم الأبواب علماً كثيراً من شرح غريب القرآن، وذكر آثار الصحابة، والأحاديث المعلقة[٨٢]، والآراء الفقهية والكلامية وترجيح الوجوه من بينها. فمثلاً يستخدم في هذا الباب أكثر من آية وأكثر من أثر معلق أيضاً، إذ يقول: باب: العلم قبل القول والعمل: لقول اللّه تعالى: ﴿فاعلم أنّه لا إله إلّا اللّه﴾ [محمد: ١٩]، فبدأ بالعلم "وأنّ العلماء هم ورثة الأنبياء، ورّثوا العلم، من أخذه أخذ بحظٍّ وافرٍ، ومن سلك طريقًا يطلب به علمًا سهّل اللّه له طريقًا إلى الجنّة"، وقال جلّ ذكره: ﴿إنّما يخشى اللّه من عباده العلماء﴾ [فاطر: ٢٨]، وقال: ﴿وما يعقلها إلّا العالمون﴾ [العنكبوت: ٤٣]، ﴿وقالوا لو كنّا نسمع أو نعقل ما كنّا في أصحاب السّعير﴾ [الملك: ١٠]، وقال: ﴿هل يستوي الّذين يعلمون والّذين لا يعلمون﴾ [الزمر: ٩]، وقال النبي ﷺ: "من يرد اللّه به خيرًا يفقّهه في الدّين" [ص:٢٥]، وإنّما العلم بالتّعلّم، وقال أبو ذر: "لو وضعتم الصّمصامة على هذه – وأشار إلى قفاه – ثمّ ظننت أنّي أنفذ كلمةً سمعتها من النّبيّ ﷺ قبل أن تجيزوا عليّ لأنفذتها"، وقال ابن عباس: ﴿كونوا ربّانيّين﴾ [آل عمران: ٧٩] "حلماء فقهاء، ويقال: الرباني الذي يربّي النّاس بصغار العلم قبل كباره"[٨٣]. فأشار الإمام الهمام بما ذكره من الآيات والآثار إلى حكم كثيرة وأحكام جزيلة، ودروس جمة في موضوع العلم، إذ تفيد أهمية العلم، ولزوم تعلمه، وأن التوحيد إنما يكون بالعلم، والحض على التعلم، وتصرح بدرجة العلماء، ورتبتهم السامية، ودورهم الإيجابي الكبير في صلاح المجتمع ورقيه، ووجوب نشر العلم مهما عسر الأمر، وعدم جواز كتمانه، ووجوب الاستفتاء من أهل العلم، ووجوب العمل بالعلم.

ثم إن المناسبة بين التراجم والمروي أو المرويات أيضاً من معضلات الصحيح، فبعضاً تكون المناسبة بين العنوان والأحاديث المروية واضحة جلية إذ أخذ عنوان الباب من بعض كلمات الحديث كما في "باب لا تحقرن

٨١ انظر أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ١/ ١٣٧.

٨٢ الدهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص١٠٠.

٨٣ البخاري، العلم/ ١٠ (١/ ٢٥).

جارة لجارتها"، إذ الحديث المروي تحت هذا العنوان قوله ﷺ: "لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة"[٨٤]. وبعضاً ما لا توجد المناسبة بين العنوان ومضمون الأحاديث إلا بشق الأنفس ودقة الفهم.

ومن الأغرب أننا نجد أن البخاري وضع أحياناً التراجم دون المترجم له سوى إشارة لطيفة لورود الحديث دون ذكر الحديث نفسه، فمثلاً نجد في قسم كتاب الجهاد والسير وضع بابين دون أن يوجد تحت البابين رواية أي حديث سوى ذكر راوي الحديث، فقال: "باب من غزا وهو حديث عهد بعرسه: فيه جابر عن النبي ﷺ"، و "باب من اختار الغزو بعد البناء: فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ"[٨٥]. وهناك باب بدون أي شيء حتى إنك لا تجد الإشارة أيضاً فقال: "باب الخروج في الفزع وحده"[٨٦]. وربما فعل الإمام هذا لأنه ذكر في باب آخر الحديث الذي يناسب مضمون الباب، فأشار بالترجمة إلى التذكير بالموضوع من غير حاجة إلى ذكر الحديث مرة أخرى.

وفي هذا السياق يتحقق ما قاله الدهلوي من أن البخاري رحمه الله ربما يستعمل كلمة "الباب" بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ "تنبيه" أو لفظ "فائدة" أو لفظ "قف"[٨٧].

خاتمة

إن البخاري عَلَم من أعلام الإسلام فتح بتحقيقه وتوثيقه والدقة في ضبطه وتصحيحه باباً دخله كبار المحدثين وسلكه عظام العلماء المحققين. فهو في صحة منقوله ودقة مفهومه علم لا يبارى وقمة لا تجارى.

إن مادة التفسير في جامعه الصحيح ثرية تثري علم التفسير بكثير من المعلومات اللازمة، وغنية تغني طالب التفسير عن الكثير من المصادر الأخرى، ومتنوعة تحتوي على الكثير من أنواع العلوم اللازمة التي يحتاج إليها الطالب، ومتوفرة توفر على القارئ كثيراً من المعلومات الطريفة.

---

٨٤ البخاري، الأدب/ ٣٠، ٧/ ٧٨.

٨٥ البخاري، الجهاد والسير/ ١١٤، ١١٥، ٤/ ١٠.

٨٦ البخاري، الجهاد والسير/ ١١٨، ٤/ ١١.

٨٧ الدهلوي، شرح تراجم أبواب البخاري، ص٩٨.

إن الإمام رحمه الله التزم في صحيحه في مادة التفسير منهجاً تفرد فيه عن المحدثين الآخرين وحتى عن العلماء الآخرين، وهو:

١ - العناية البالغة بشرح مفردات القرآن والإحاطة بها ما وسع الإمكان، فمادة المفردات القرآنية تحوز مكانة واسعة في الجامع الصحيح، فيبرز بصورة واضحة أنه حاول قدر المستطاع أن يحيط بما رآه محتاجاً إلى الشرح والتفسير، لكن لا يبدو له في ذلك منهج متميز مشى عليه إلا الإيجاز، وتناول بعض الوجوه المختلفة في المفردات.

٢ - الاعتناء الفائق باستخراج دروس وعبرٍ من دلالة الآيات ومواقعها.

٣- شرح بعض الآيات من خلال بيان أسباب نزولها، مع العلم أن بيان أسباب النزول يحوز مساحة واسعة في مادة تفسير الجامع الصحيح.

٤ - التركيز الزائد على استنباط بعض الحكم العملية والأحكام الفقهية من جواهر الآيات ومدلولاتها.

٥ - الإيجاز البالغ في الشرح والتفسير بحيث يكتفي في شرح كثير من الكلمات القرآنية بكلمة واحدة أو جملة واحدة.

٦- تضمين كثير من الحكم وإدماج كثير من الأحكام ضمن ما وضعه في تراجم الأبواب من الآيات وآراء العلماء مما تفرد البخاري به، وجعل البخاري هذه التراجم كمخزن كبير لكثير من دلالات الآيات واستنباطاتها.

٧- الاستنباط الدقيق من مختلف جوانب الآيات حكماً وأحكاماً ودروساً وعبراً.

٨- الإشارة أحياناً بإيجاز بالغ إلى الاختلاف الوارد في التفسير والتوجيه والاستنباط والرمز إلى ترجيحه فيها.

٩- تناول التحليلات الصرفية واللغوية لبعض المفردات القرآنية من حين لآخر.

١٠- عدم الاقتصار في شرح المفردات على المنقول، وإضافاته الشخصية لكثير من مواد المفردات القرآنية، بل تقوية منقوله بالعزو إلى أساطين العلم.

١١- عدم الوقوف عند حد السند، بل ذكر الكثير من تلك المواد والوجوه في صورة التعليق وحذف السند من البين حتى لا يكبر حجم الكتاب كثيراً، ولأن شرح المفردات مثلاً ليس من مظان استنباط الأحكام حتى يعتني بالتوثيق أكثر.

١٢- عدم حصر المعلومات التفسيرية في باب معين كما هو المعروف المألوف بين الناس، بل جعلها مبثوثة في جميع أبواب موضوعات الجامع الصحيح؛ اقتناصاً للفوائد في محلها.

١٣- تناوله الكثير من مهمات موضوعات علوم القرآن التي لها دور زائد في التفسير، كأسباب النزول، وشرح المفردات، والقراءات، وغيرها، اعتناء منه بأن يعطي كياناً متكاملاً في التفسير بحيث يقضي رواد التفسير منه وطراً.

١٤- أنه يتعرض لبعض اختلافات فقهاء الصحابة ومفسريهم في فهم الآيات، مشيراً بإشارة لطيفة إلى ترجيحه في المسألة.

١٥- وكثيراً ما يشير إلى مرجّحه في المسألة من خلال ما وضعه في تراجم الأبواب من الآيات وأقوال العلماء من غير تصريح أو مع إشارة لطيفة.

إن منهج الإمام البخاري في التفسير في الجامع الصحيح يعطينا صورة متكاملة من منهج حكيم دقيق شامل راعى فيه صاحبه معظم احتياجات طلاب فهم الذكر الحكيم من خلال عملهم في تفسير الكتاب المجيد، فهو ينبئ عن عمل موفق جاد في التفسير استفادت منه الأجيال السابقة وستستفيد منه الأجيال اللاحقة، وخير النعمة ما يفيد.

وفي ختام القول إن الكثير من جوانب منهج الإمام في التفسير وموضوعاته في جامعه، يحتاج في عصرنا هذا إلى دراسات وأبحاث أكاديمية مستقلة مكثفة معمقة تسبر عن أغوارها وتظهر للناس رواءها.

المصادر والمراجع

ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت ٨٥٢)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢)، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ .

الآمدي سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت ٦٣١)، **أبكار الأفكار في أصول الدين**، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤/ ٢٠٠٣.

البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦)، **الجامع الصحيح**، (ضمن موسوعة السنة الكتب الستة وشروحها،) دار سحنون ودار الدعوة، إستانبول، ١٤١٣/ ١٩٩٢.

التفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر (ت ٨٩١)، **مختصر المعاني**، دار الفكر ١٤١١، المكتبة الشاملة الإلكترونية.

عبد الحكيم الأنيس، **البخاري المفسر**، شبكة الألوكة العنكبوتية، ص ٣،
./https: //www.alukah.net./sharia/0/119310

العيني أبو محمد محمود بن أحمد العينتابي بدر الدين (ت ٨٥٥)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا تاريخ.

محمد إسحاق بن إبراهيم، **مقدمة تحقيق كتاب مناسبات تراجم أبواب البخاري لبدر الدين بن جماعة**، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠/ ٢٠٠٠.

مساعد سليمان الطيار، **تثوير علوم القرآن من خلال كتاب التفسير من صحيح البخاري (سورة الفاتحة نموذجاً)**، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد ٢٦، العدد ١، الرياض، ٢٠١٤/ ١٤٣٥،
.https://jis.ksu.edu.sa/sites/jis.ksu.edu.sa/files/0026-01-01_0pdf

ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦)، **شرح تراجم أبواب البخاري**، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠/ ٢٠٠٠.